



المنتدى الإقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية

# مسيرة تطور العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية التقرير السنوي 2012

الطبعة العربية



المنتدى الإقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية  
مسيرة تطور العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية

التقرير السنوي 2012

الطبعة العربية

图书在版编目(CIP)数据

中国—阿拉伯国家经贸论坛中阿经贸关系发展进程  
2012 年度报告: 阿拉伯文 / 林桂军主编. — 银川: 宁  
夏人民出版社, 2013.2

ISBN 978-7-227-05398-9

I. ①中… II. ①林… III. ①对外经济关系—研究报  
告—中国、阿拉伯半岛地区—2012—阿拉伯文 IV. ①F125.  
537.1

中国版本图书馆 CIP 数据核字 (2013) 第 031344 号

中国—阿拉伯国家经贸论坛  
中阿经贸关系发展进程 2012 年度报告(阿文版)

林桂军 主编

责任编辑 周立军 杨海军 杨 皎 丁丽萍  
封面设计 晨 皓  
责任印制 张国祥

黄河出版传媒集团 出版发行  
宁夏人民出版社

地 址 银川市北京东路 139 号出版大厦(750001)

网 址 <http://www.yrpubm.com>

网上书店 <http://www.hh-book.com>

电子信箱 [renminshe@yrpubm.com](mailto:renminshe@yrpubm.com)

邮购电话 0951-5044614

经 销 全国新华书店

印刷装订 宁夏捷诚彩色印务有限公司

开本 889mm × 1194mm 1/16

印张 11.25 字数 220 千

印刷委托书号(宁)0010893

印数 2000 册

版次 2013 年 2 月第 1 版

印次 2013 年 2 月第 1 次印刷

书号 ISBN 978-7-227-05398-9/F·382

定价 78.00 元

版权所有 侵权必究

## كلمة شكر وعرافان

شارك بإعداد وتحرير هذا التقرير، لين قوي جون و يانغ يان هونغ- رشدي ، بإشراف وتوجيه عام من مديرية المعارض منطقة نينغشيا لقومية هوي ذاتية الحكم.

الفريق المسؤول عن كتابة التقرير أنظر قائمة المساهمين ، وقد تشكل من لين قوي جون و يانغ يان هونغ- رشدي بالتعاون مع شبكة مركز دراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE).

عمل يانغ يان هونغ- رشدي كرئيس تحرير مشرف للنسخة العربية من التقرير. وساعد السيد غزوان بريك من سوريا والسيدة نهى الإيباري من مصر ، في ترجمة بعض نصوص هذا التقرير إلى اللغة العربية. كما أسهمت وانغ شيو يو- بديعة و دنغ سو نينغ- ألحان في تحرير بعض الأعمال.

تعكس الآراء الواردة في هذا التقرير، آراء ووجهات نظر المؤلفين، كما انها لا تمثل بالضرورة سياسات ومواقف "منطقة نينغشيا".

نود أن نشكر جميع الأعضاء المذكورين أعلاه ، والذين شاركوا في إعداد هذا التقرير، وثنمنا عالياً بشكل خاص عملهم المهني الشاق، وتفانيهم ومهنتهم المميزة.

كما قدمت مديرية المعارض في منطقة نينغشيا لقومية هوي ذاتية الحكم، دعماً مالياً لإعداد هذا التقرير، فيما جاء التمويل الإضافي من المشروع الخاص لجامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .  
فنسجل هنا للجميع جزيل شكرنا وتقديرنا.

### قائمة المساهمين

- لين قوي جون : رئيساً، نائب مدير مركز دراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .

- يانغ يان هونغ- رشدي : كاتب مشارك، أمين عام مركز دراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .

- دنغ شي جوانغ : دكتور في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية .
  - دينغ لونغ- يوسف : أستاذ مساعد، كلية الدراسات الأجنبية، بجامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - فان بينغ : أستاذة مساعدة في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - هوانغ سآن : دكتور في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية.
  - هوانغ شياو لينغ : أستاذ في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - جيانغ بينغ : أستاذة مساعدة، في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - ليو دونغ : دكتور في معهد بحوث غربي آسيا وإفريقيا بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية.
  - ليو شينغ : أستاذ مشارك في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - شو جينغ هونغ : أستاذة مساعدة في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - تانغ بي : أستاذة باحثة في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - كوندا شروتي فارما : أستاذ باحث في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - وانغ شي جون : فرع بكين للبنك الزراعي الصيني.
  - شي جونغ مي : إدارة شؤون غربي آسيا وإفريقيا، بوزارة التجارة الصينية.
  - شو نان : أستاذة مشاركة في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - شوي بي : أستاذة مشاركة في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - يانغ قوانغ : مدير معهد بحوث غربي آسيا وإفريقيا بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية.
  - نيشيمورا يوساكو : أستاذ باحث في جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
  - شاو جونغ شيو : رئيس تحرير النسخة الصينية، ونائب رئيس جامعة الاقتصاد والتجارة الدولية (UIBE) .
-



## مقدمة

شهد عام 2012 تطورا ملحوظاً في مستوى العلاقات الصينية-العربية، ففي بداية السنة، أسهمت زيارة ون جيا باو ، رئيس مجلس الدولة الصيني إلى ثلاث دول في منطقة الخليج العربي، وهي: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر ، في إعطاء دفعة لهذه العلاقات، ورفعت مستوى علاقتنا إلى مستوى جديد من علاقات التعاون في مختلف المجالات. وكان لهذا التحرك أهمية كبيرة أسهمت كثيرا في تعزيز العلاقة مع الدول العربية والعالم الإسلامي.

تمت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والعالم العربي نمواً سريعاً، وأنتج نوع الصداقة الثنائية ثماره لجهة تسريع مسار هذه العلاقات، على الرغم مما شهدته بعض الأنظمة السياسية من اضطرابات في المنطقة. لكن خطوات ملحوظة قد تحققت بالفعل في المجال الاقتصادي والتعاون التجاري. ففي عام 2010، اقترح السيد تشن ده مينغ وزير التجارة الصيني خلال المعرض التجاري في نينغشيا والدورة الأولى للمنتدى الاقتصادي والتجاري بين الصين- والدول العربية، أن يبذل الجانبان خلال السنوات 3-5 القادمة، جهودا كبيرة لرفع مستوى التجارة الثنائية بينهما إلى 200 مليار دولار. واليوم، فإن من المتوقع وعلى نطاق واسع، أن يتجاوز حجم التجارة الثنائية مستوى ال 200 مليار دولار قبل نهاية هذا العام، وبالتالي فغن هذا الهدف سيتحقق قبل الوقت المحدد له.

إن تحقيق هذا الإنجاز قد تم وبشكل خاص ويستحق الذكر، رغم الركود الاقتصادي والأزمة المالية الذي يعاني منهما العالم، ورغم أزمة الديون السيادية الأوروبية. الأمر الذي يدل ويؤكد، على أن تعزيز الاتصالات والتعاون الاقتصادي بين الجانبين الصيني- العربي، لا يصب فقط في إطار المصلحة المشتركة للصين والدول العربية، وإنما يقدم إسهاما ملموسا في تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي أيضاً.

كما شهد هذا العام أيضاً، فمع انعقاد منتدى التجارة والاقتصادية الصينية-العربية، في 9 سبتمبر 2012، أعلن لي كه تشيانغ عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، ونائب رئيس مجلس الدولة الصيني، رسمياً خلال المعرض التجاري في نينغشيا، والدورة الثالثة للمنتدى التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية، أعلن عن قرار الحكومة الصينية بتأسيس منطقة اقتصادية تجريبية في نينغشيا لانفتاح الاقاليم الداخلية على العالم الخارجي، وإنشاء منطقة استبداد جمركية في ينتشوان عاصمة منطقة نينغشيا.

كما أعلن أيضا عن استبدال تسمية المعرض الصيني- العربي بمعرض نينغشيا التجاري والاقتصادي الصيني- العربي ومنتدى التجارة الصيني- العربي. حيث تجري عمليات إعداد عدد من السياسات لدعم تشكيل وتوسيع آلية

التعاون بين منطقة نينغشيا والدول العربية والعالم الإسلامي.

تعتبر منطقة نينغشيا مقاطعة صغيرة نسبياً مع مساحة تقدر بـ (66,400 كم)، وعدد سكان لا يزيد عن سبعة ملايين نسمة، وهذا الأمر يعتبر بمثابة نعمة بالنسبة للتنمية المستدامة، كما يدل على التزام الحكومة المركزية الصينية بالبرنامج الكبير لـ "تنمية الغرب"، مما يضمن بالتالي من خلال التنمية، الارتقاء بمنطقة نينغشيا تدريجياً نحو مزيد من التطور بالتوازي مع بقية مناطق البلاد.

خلال هذا العام، يتجدد عزمنا لنشر هذا التقرير السنوي، ليس كاستمرار لـ "التقرير السنوي حول الاقتصاد الصيني- العربي ومنتدى التجارة والتنمية الاقتصادية الصينية- العربية 2011" فقط، لكن الأهم من ذلك، أننا نعمل لتنفيذ المهمة الموكلة من قبل الدولة، والتي تنص على "دعم المؤسسات المعنية بتكثيف أبحاثها في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة في الدول العربية وبقية العالم الإسلامي، ودعم التعاون بين المنظمات المحلية والأجنبية، بغية توفير توجيهات وإرشادات فكرية لتعميق تبادلات الصين وتعاونها مع الدول العربية وبقية العالم الإسلامي. وتحت هذه الخلفية التاريخية، ينشر هذا التقرير السنوي.

هدفاً لتوسيع شريحة عدد القراء، لفهم مسيرة التنمية الاقتصادية والتعاون التجاري بين الصين والدول العربية، ينشر هذا التقرير السنوي باللغات الإنجليزية والعربية والصينية. ونأمل مخلصين ومن خلال حكمة الخبراء والعلماء، بأن يساهم هذا المنشور بالنهوض بمستوى العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري بين الصين والدول العربية، للارتقاء بالعلاقات نحو مرحلة جديدة.

何峰

المدير، مديرية التجارة، منطقة نينغشيا لقومية هوي.

المدير، مديرية المعارض، منطقة نينغشيا لقومية هوي.

30 نوفمبر 2012

# الفهرس

كلمة شكر وعرافان /1

مقدمة /1

## الباب الأول اتجاه نمو اقتصادات الدول العربية /1

- 1.1 نظرة عامة على الاقتصادات العربية في 2011 / 1
- 1.2 العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي: نظرة عامة / 6
- 1.3 العلاقات التجارية العربية - الأمريكية / 21
- 1.4 التجارة والاستثمار بين الدول العربية واليابان / 41
- 1.5 الروابط الهندية العربية: علاقة مزدهرة / 47

## الباب الثاني العلاقات التجارية والاقتصادية الصينية- العربية /67

- 2.1 اتجاه الاقتصاد الكلي الصيني / 67
- 2.2 التجارة الصينية- العربية في 2011 / 73
- 2.3 العلاقات التجارية والاقتصادية الصينية- العربية / 74
- 2.4 الهيكل السلعي بين الصين والدول العربية / 82
- 2.5 الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة إلى ومن الدول العربية / 88
- 2.6 الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الصين والدول العربية في 2011 / 105

## الباب الثالث التجارة الصينية - العربية في الخدمات /109

- 3.1 ملامح تنمية التجارة العربية - الصينية في الخدمات / 109
- 3.2 مقارنة بين الصين والدول العربية فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات / 114
- 3.3 تقدم مشروعات أعمال المقاولات الصينية في الدول العربية / 118

## الفهرس

### الباب الرابع أسعار النفط في السوق العالمي في ظل الأوضاع المتغيرة /123

- 4.1 الوضع الراهن لإنتاج النفط وتجارته في العالم /123
- 4.2 تأثير إيران على المعروض العالمي للنفط والأسعار /126
- 4.3 اتجاهات الطاقة الجديدة /131

### الباب الخامس نمو السوق المالي /135

- 5.1 حجم تدفقات المحفظة الاستثمارية داخل المنطقة وفيما بين الأقاليم /135
- 5.2 تقدم التمويل الإسلامي في ماليزيا وسنغافورة /139
- 5.3 تطور عملة الرنمبي (اليوان) ليصبح عملة دولية /141

### استنتاجات وتوقعات:توقعات فرص الاستثمار للصين /145

### مراجع /148

### ملاحق /150

- 1 تحليل تدفق الأموال: الصين والدول العربية المختارة /150
- 2 عدم التوازن الحالي في حساب الدول العربية /154
- 3 تزامن دورة الأعمال في الاقتصادات العربية /158
- 4 مؤشرات الانفتاح المالي /161
- 5 تكامل سوق الأسهم الصينية - العربية: قبل وبعد الأزمة المالية العالمية /165
- 6 العلاقات المتبادلة في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك /167
- 7 دور الدولار الأمريكي في سياسات سعر الصرف العربي /170

# الباب الأول

## اتجاه نمو اقتصادات الدول العربية

2011. وقد كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد المرتفع في دول مثل قطر والكويت والإمارات وعمان والسعودية أعلى من العديد من الدول النامية. وتظهر بيانات البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطر يأتي في المرتبة الأولى في العالم في 2011. بينما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول غير المستقرة مثل تونس ومصر واليمن والسودان قد تراجع. بل إن حجم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تونس واليمن والسودان قد تراجع.

وقد أظهر تقرير نشر مؤخرا حول هندسة إدارة استثمارات الأصول الكويتية أن أسعار النفط ما زالت مرتفعة، ما يؤدي بدوره إلى الإسراع من النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط في الخليج في عام 2011. ورغم ما المعاناة من اضطرابات اجتماعية، إلا أن الأساس الاقتصادي القوي لدول الخليج قد حافظ على نمو اقتصادي مستقر. أما الدول غير المستقرة مثل مصر وتونس والسودان واليمن، فإنها تسعى إلى تنفيذ التحولات على نحو نشط. ورغم أسعار النفط المتصاعدة على نحو كبير، فإن الاضطرابات السياسية قد أدت إلى نمو اقتصادي متباطئ. ولأن أوروبا هي المقصد الأساسي لصادرات الدول العربية كما أنها مصدر هام للسائحين القادمين إلى الدول العربية، فإن أزمة الديون الأوروبية قد كان لها تأثير عميق أيضا على التنمية الاقتصادية للدول العربية. كما أن صعود غاز

### 1.1 نظرة عامة على الاقتصادات العربية في 2011

الأحداث التونسية التي اندلعت في نهاية 2010، أثرت على العالم العربي بشكل سريع. وبحلول يناير 2012، كانت الثورات العربية قد تواصلت لمدة عام، شهدت خلاله أربع أنظمة دول تغيرات غير معتادة، بل إن الحرب الأهلية في ليبيا قد أدت إلى تدخل عسكري خارجي. وخلال عام 2012، تتواصل الاضطرابات في العالم العربي، وخاصة في سوريا ومازال التضخم والبطالة يؤثران بعمق في مجرى الأحداث.

#### 1.1.1 الوضع العام للناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية في 2011

##### 1.1.1.1 تقطع الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط

في 2011، حافظت الدول المصدرة للنفط مثل السعودية والإمارات والجزائر وقطر والكويت والعراق وعمان على نمو اقتصادي مرتفع، حيث بلغ متوسط معدل النمو 11.03 في المائة. ونظرا للفوضى السياسية، فإن معدل النمو في دول أخرى مصدرة للنفط مثل مصر والسودان وتونس واليمن قد تراجع على نحو كبير، إلى درجة ظهور نمو سلبي في السودان واليمن.

ووفقا للجدول 1.1 فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في غالبية الدول المصدرة للنفط مازال محافظا على نموه في

الاقتصادية اللبنانية في 2011، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي 62.65 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو 5.81 في المائة، وهو أقل من الـ8.23 في المائة التي حققت عام 2010. كما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى 5.02 في المائة في 2011 من 7.45 في المائة في 2010. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن موارد الغاز والنفط التي اكتشفت في لبنان بالإضافة إلى إعلان استكشاف وتنمية النفط الصادر في يناير 2012 سوف يغير وضع استيراد النفط والغاز في لبنان في المستقبل. ويتنبأ البنك الدولي بأنه رغم أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.6 في المائة في 2012، فإن نمو الاقتصاد اللبناني سوف ينتعش في 2013 و2014، وسوف يزيد بالتوافق مع نمو أسعار النفط.

ونظرا إلى التباين في توزيع موارد النفط، فإن الهوة الاقتصادية بين الدول العربية كبيرة. ومقارنة بالدول غير المصدرة للنفط فإن الدول المصدرة للنفط تتمتع بناتج محلي إجمالي أعلى. ونتيجة للفوضى السياسية وارتفاع أسعار النفط، فإن الهوة الاقتصادية بين الدول غير المصدرة للنفط والدول المصدرة للنفط تتزايد. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطر 71 ضعفا ما هو عليه في جزر القمر في عام 2010، وقد زادت هذه النسبة إلى 79.6 في 2011.

الصخر الزيتي وزيت الصخر الزيتي في العالم، وهو بديل عن النفط الخام لمستهلكي النفط في العالم، يمثل تحديا للدول العربية المصدرة للنفط.

1.1.1.2 تزايد عام للناتج المحلي الإجمالي للدول غير المصدرة للنفط

إن النمو الاقتصادي المتصاعد على نحو مطرد للدول المستوردة للنفط، مثل المغرب والأردن وموريتانيا وجزر القمر، قد زاد في الفترة من 2010 إلى 2011، وذلك بمعدل نمو 7.40 في المائة و5.39 في المائة و7.61 في المائة و5.02 في المائة على الترتيب.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد للدول المستوردة للنفط، مثل المغرب والأردن وموريتانيا وجزر القمر، أيضا نما على نحو مطرد. ورغم الربيع العربي والمظاهرات، إلا أن غالبية الدول العربية قد تعافت من الفوضى قصيرة الأمد والتي أثرت على نحو طفيف فقط على اقتصاداتها. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي للفرد في 2011 للدول الأربعة آنفة الذكر بمعدلات 6.29 في المائة و3.10 في المائة و5.13 في المائة و2.35 في المائة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للفرد في 2010.

ونظرا للوضع السوري، فقد تباطأت التنمية

## جدول 1.1 الناتج المحلي الإجمالي ونموه في دول عربية مختارة، 2010 و2011 (مليار دولار أمريكي)

2011		2010		
الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	
686.18	9.69%	625.56	5.85%	السعودية
521.96	4.58%	499.10	6.36%	مصر
380.51	7.77%	353.10	2.60%	الإمارات
313.55	5.30%	297.78	4.49%	الجزائر

166.28	22.04%	136.25	17.94%	قطر
163.66	7.40%	152.38	4.87%	المغرب
154.02	11.14%	138.57	4.60%	الكويت
128.24	12.90%	113.58	2.01%	العراق
100.50	0.88%	99.62	4.19%	تونس
95.56	-2.30%	97.81	5.65%	السودان
82.20	8.38%	75.84	5.20%	عمان
62.65	5.81%	59.21	8.23%	لبنان
58.26	-8.03%	63.35	8.94%	اليمن
37.13	5.39%	35.23	3.49%	الأردن
9.11	7.61%	8.46	6.40%	موريتانيا
0.84	5.02%	0.80	3.28%	جزر القمر

المصدر: بيانات البنك الدولي.

## جدول 1.2 الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدول عربية مختارة، 2010 و 2011 (دولار أمريكي)

2011		2010		
88919.12	14.78%	77466.22	7.15%	قطر
54654.46	7.94%	50635.01	1.14%	الكويت
48221.59	2.59%	47006.03	-5.22%	الإمارات
28880.43	5.96%	27257.15	2.54%	عمان
24434.25	7.21%	22790.47	3.38%	السعودية
14708.56	5.02%	14005.08	7.45%	لبنان
9415.24	-0.30%	9443.24	3.11%	تونس
8714.57	3.80%	8395.45	2.96%	الجزائر
6324.02	2.79%	6152.57	4.52%	مصر

6007.11	3.10%	5826.23	1.23%	الأردن
4986.36	6.29%	4691.13	3.79%	المغرب
3890.46	9.72%	3545.96	-0.99%	العراق
2571.09	5.13%	2445.71	3.87%	موريتانيا
2349.09	-10.81%	2633.69	5.66%	اليمن
2140.93	-4.67%	2245.76	3.05%	السودان
1117.50	2.35%	1091.89	0.61%	جزر القمر

المصدر: بيانات البنك الدولي.

في 2008 عقب الأزمة المالية، ولكن مازال هناك عدد من الدول لديها معدل نمو في مؤشر أسعار المستهلك أعلى من 10 في المائة، مثل مصر (10.5 في المائة)، واليمن (16.39 في المائة). ورغم أن بيانات السودان لعام 2011 غير متاحة، إلا أنه على أساس الوضع الداخلي في السودان، فإن معدل نمو مؤشر أسعار المستهلك قد يظل عند مستويات مرتفعة. الشكل 1.1 يظهر أن معدل نمو مؤشر أسعار المستهلك في اليمن والكويت والجزائر وعمان وقطر قد زاد، ما أسفر عن المزيد من التضخم الحاد والاضطرابات السياسية. بينما تراجع التضخم في دول عربية أخرى. ورغم أن الدول الغنية بالنف مثل الإمارات والكويت وغيرها قد عانت من تضخم حاد إلا أنها يمكنها أن تخفف من حدته من خلال قيام الحكومة بإعادة توزيع العوائد الكبيرة للنفط.

إن التضخم المنتشر في الدول العربية قد أدى إلى اضطرابات اجتماعية واحتجاجات في العديد من تلك الدول. كما أدى التضخم أيضاً إلى انكماش الاستثمارات في دول الخليج. ويقول محسن خان مدير منطقة شرق الأوسط ووسط آسيا بصندوق النقد الدولي إنه في حال ارتفاع أسعار عملات دول الخليج بمقدار 20 في المائة، فإن واحد تريليون

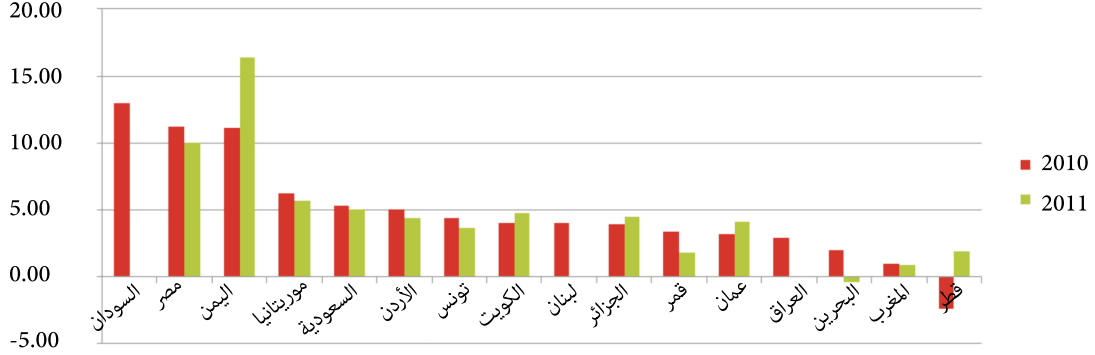
## 1.1.2 التضخم العام في الدول العربية وتراجع مؤشر أسعار المستهلك في بعض الدول

في الوقت الراهن، وبسبب نمو الطلب وتراجع الإنتاج وتنمية الوقود الحيوي وعوامل أخرى، فإن أسعار الغذاء بالإضافة إلى أسعار الإنتاج والمواد في مجالات مثل الطاقة ومواد البناء والعقارات وغيرها قد زادت بمعدلات كبيرة. وقد ارتفع مؤشر الفاو لأسعار الأغذية 41 في المائة في 2010. وقد نتج الضعف المتزايد للقوة الشرائية للعملاء العربية في الأسواق الأجنبية عن الاعتماد الكبير على استيراد الأغذية والأسعار المتصاعدة على نحو كبير ومتسارع في الأسواق العالمية للسلع الأساسية مثل الحبوب واللحوم والدواجن، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل والتأمين وتراجع سعر العملات الأساسية. وفي الوقت نفسه، فإن عوامل مثل زيادة الإنفاق المالي في الخليج والدول الأخرى المصدرة للنفط وتزايد أسعار الأراضي والعقارات والأسهم والائتمان، كل ذلك يؤدي إلى انتشار التضخم في الدول العربية.

ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي فإن معدل نمو مؤشر أسعار المستهلك في الدول العربية في 2011 قد تراجع مقارنة بمعدل نمو مؤشر أسعار المستهلك في الدول العربية

دولار من الاستثمارات المقومة بالدولار من المرجح أن تخسر 400 مليار دولار أمريكي. وقد أدى التضخم أيضا إلى تفاقم الفقر في الدول العربية ذات الدخل المنخفضة.

### شكل 1.1 مؤشر أسعار المستهلك في دول عربية مختارة في 2010 و 2011



المصدر: بيانات البنك الدولي.

السكانية في الكثير من الدول العربية، تعتمد اقتصادات العديد من الدول العربية بشكل أساسي على صناعة النفط، وهو ما يؤدي إلى هيكل أحادي للصناعة الداخلية، كما أن انتشار الفساد وبطء الدورة الوظيفية وفتح مواقع وظيفية، وتفضيل الشباب للوظائف الحكومية والشركات المملوكة للدولة، كل هذه عوامل تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. وقد وصلت معدلات البطالة في الدول العربية إلى ذروتها البالغة 12.6 في المائة في 2003، ثم تراجعت تدريجياً إلى 9.9 في المائة في 2010، بينما في 2011 عادت لترتفع إلى 10.2 في المائة، حيث وصل معدل البطالة بين الشباب إلى 26 في المائة. كما أن التدفق الكبير للعمال الأجانب على الدول العربية يفاقم من حدة الضغوط على سوق التوظيف في الدول المستقبلية للعمال. وفي السعودية وصل معدل البطالة الوطني 10 في المائة في 2010، وفي الإمارات 6.3 في المائة، ولكن في قطر بلغ فقط 3.9 في المائة وذلك بسبب القيود على تأشيرة العمل للعمال الأجانب.

بالإضافة إلى ذلك وبسبب التمييز ضد المرأة في المنطقة العربية الإسلامية، فإنه على الرغم من أن وضع

### 1.1.3 تواصل ارتفاع معدلات البطالة والوضع المتردي لتوظيف الشباب:

إن ارتفاع معدلات البطالة هو أحد المنابع الرئيسية للفوضى السياسية. ويصل معدل بطالة الشباب في تونس إلى 52 في المائة، أما في مصر فإن معدل البطالة الذي يقدمه الجهاز المصري المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد كان دائماً 10 في المائة منذ 2007، وفي الجزائر كان معدل البطالة 10 في المائة أيضاً، بينما بلغ معدل البطالة بين الشباب (16 إلى 24 عاماً) 22 في المائة. وفي البحرين واليمن بلغ معدل البطالة 15 في المائة و 35 في المائة على الترتيب. وفي دول أخرى مثل المغرب وصل معدل البطالة أيضاً 17 في المائة. وتقول بعض تقارير إعلامية إن معدل البطالة في الشرق الأوسط هو الأعلى في العالم، إذ يبلغ في المتوسط 10 في المائة. إن العديد من المشكلات الاجتماعية مثل التطرف والهجرة والمخدرات والشغب الاجتماعي، تنبع من بطالة الشباب، فالشباب هم القوة الأساسية للربيع العربي.

لوقت طويل ظلت معدلات البطالة في الدول العربية مرتفعة نسبياً. فبالإضافة إلى ارتفاع معدلات الزيادة

## 1.2 العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي: نظرة عامة

### 1.2.1 اتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

العلاقات التجارية بين الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبية والشرق الأوسط قد تعززت وقويت من خلال اتفاقات التعاون الموقعة مع دول مجلس التعاون الخليجي في 1988 وإعلان الشراكة الأورومتوسطية الموقع في عام 1995.

وفقا للاتحاد الأوروبي، فإن هدف اتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي هو تعزيز الاستقرار في المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية وتيسير العلاقات السياسية والاقتصادية. يسعى الاتفاق إلى توسعة نطاق التعاون الاقتصادي والتقني، وخاصة في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة وصيد الأسماك والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا والبيئة.

وقد اتفقت الأطراف الموقعة على الاتفاق على إقامة اجتماعات سنوية مشتركة لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وبين مسؤولين رفيعي المستوى للجنة التعاون المشترك. وقد عقد الاجتماع الوزاري المشترك الـ 11 والعشرين بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في لوكسمبرغ في الـ 25 من يونيو 2012. واتفق وزراء الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي على عقد الاجتماع التالي في البحرين عام 2013.

### 1.2.2 مفاوضات اتفاق التجارة الحرة

احتوى اتفاق التعاون الموقع عام 1988 على التزام من الطرفين بالدخول في مفاوضات حول اتفاق التجارة الحرة. وفي عام 1999، استعادت المفاوضات زخمها بعد أن أعلن

المرأة قد تحسن وزاد عدد النساء العاملات، فإنه مازال من الصعب على النساء أن يصلن إلى مواقع وظيفية عالية مثل مديريين ورؤساء. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة لعام 2010، فإن نسبة النساء العاملات كمشركات ومسؤولات رفيعي المستوى ومديرات وغيرها من المواقع الرفيعة هي 22 في المائة في البحرين و14 في المائة في الكويت و10 في المائة في الإمارات و8 في المائة في السعودية و7 في المائة فقط في قطر. ومقارنة مع تلك الدول، فإن نسبة النساء في مواقع تنفيذية في الدول الغربية مرتفعة كثيرا، فالنسبة تصل في الولايات المتحدة إلى 43 في المائة، وفي فرنسا إلى 39 في المائة وفي ألمانيا في 38 في المائة.

ورغم أن الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية قد حققت تنمية واضحة بشكل عام، إلا أن معدلات البطالة مازالت عالية. أحد أسباب ذلك هو أن الآلية الراهنة لخلق الوظائف غير كافية لتعويض معدلات البطالة. فبالنسبة للدول العربية، مازال أمام عملية خلق فرص عمل جديدة الكثير من التطور. وفي خمس دول في شمالي إفريقيا، ستواصل معدلات البطالة الحفاظ على مستوياتها العالية، وفي تلك الدول يصعب الحفاظ على عامل يتمتع بمهارات عالية وتعليم جيد، بينما في الدول العربية المصدرة للنفط فإن العمال المهرة يوفون بشكل جزئي بطلب القطاع الخاص من خلال إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية. إن العالم العربي بحاجة إلى 75 مليون وظيفة خلال العشر سنوات من 2011 إلى 2010 من أجل حل مشكلات ارتفاع معدلات البطالة على نحو فاعل. وفي الوقت نفسه يتعين على الدول العربية تحسين التعليم وتوفير فرص تعليم للأولاد والبنات في منطقة الخليج يمكنهم من خلالها التنافس على قدم المساواة.

- الهجرة غير الشرعية  
- السياحة

### 1.2.3 التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

في عام 2011 بلغ إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع إلى منطقة الخليج 72.8 مليار يورو بينما بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من منطقة الخليج 56.8 مليار يورو. جدول 1.2.1 يبين أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى مجلس التعاون تتكون من عدد متنوع من المنتجات ولكنها تركز بشكل أساسي على الآلات ومواد النقل (46.8 في المائة) ومحطات توليد الكهرباء والقطارات والطائرات بالإضافة إلى الآلات الكهربائية والمعدات الميكانيكية.

مجلس التعاون الخليجي عزمه إقامة اتحاد جمركي3. بدأت المفاوضات بشكل جدي في عام 2001. وسيؤدي الاتفاق على تحرير تدريجي ومتبادل لتجارة السلع والخدمات، بهدف ضمان مستوى متوافق من فرص دخول الأسواق ولكنه أيضا يأخذ في حسابه متوى التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتغطي المفاوضات:

- فتح الأسواق أمام السلع والخدمات والاشترء العمومي
- القواعد العامة وتطبيق حقوق الملكية الفكرية
- المنافسة
- آليات تسوية النزاعات
- قواعد المنشأ
- حقوق الإنسان

### جدول 1.3 صادرات الاتحاد الأوروبي إلى مجلس التعاون الخليجي

حصة الشريك في صادرات للاتحاد الأوروبي (2011)	2011		2009		2007		قسم الإحصاء في الأمم المتحدة - النسخة 3 الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية / أمانة التجارة الدولية) م - ز / م - ع - ز ** (منظمة التجارة العالمية) مجموعة المنتجات
	%	مليون يورو	%	مليون يورو	%	مليون يورو	
4.7%	100%	72254.7	100%	57099.7	100%	60946.2	المجموع
4.1%	14.6%	10579.6	10.8%	6188.9	9.7%	5885.8	1000-منتجات رئيسية
5.2%	8.3%	5972.5	6.9%	3913.2	6.7%	4101.6	1100-منتجات زراعية (غذاء (يتضمن الأسماك) ومواد خام)
3.2%	6.4%	4607.0	4.0%	2275.7	2.9%	17884.3	1200- وقود ومنتجات التعدين
4.8%	82.3%	59440.7	86.6%	49425.3	88.7%	54057.9	2000- صناعات
6.1%	3.4%	2485.8	3.4%	1969.6	5.6%	3423.7	2100- حديد وصلب
3.4%	11.9%	8571.9	11.0%	6303.1	9.0%	5471.8	2200- كيميائيات
5.2%	8.0%	5774.7	8.2%	4664.6	8.6%	5246.2	2300- نصف معنوعات أخرى
5.2%	46.8%	33836.0	50.6%	28907.1	54.1%	32954.8	2400-آلات وتجهيزات نقل
8.2%	9.2%	6621.3	7.9%	4506.1	10.9%	6628.3	2410-تجهيزات مكتبية واتصالات
3.9%	13.3%	9595.3	13.2%	7513.8	12.8%	7779.7	2420-تجهيزات نقل
5.4%	23.9%	17270.3	29.1%	16643.2	29.7%	18101.3	2430-آلات أخرى
2.8%	0.7%	481.3	0.7%	398.9	0.7%	416.1	2500-منسوجات
5.7%	1.6%	1156.2	1.8%	1017.8	1.8%	1091.3	2600-ملابس
5.2%	9.8%	7076.5	10.7%	6132.5	8.8%	5386.9	2700-صناعات أخرى
2.1%	1.3%	956.0	9.0%	534.8	0.8%	486.3	3000-منتجات أخرى
5.6%	8.1%	5851.3	6.7%	3821.5	6.2%	3771.3	منتجات زراعية (م . ز)
4.6%	89.4%	64627.0	91.3%	52125.0	92.7%	56493.5	منتجات غير زراعية (م . ع . ز)
10.5%	2.5%	1776.4	2.0%	1153.1	1.1%	681.4	منتجات أخرى

المصدر: يوروستات

جدول 1.2.2 يبين أن واردات الاتحاد الأوروبي من مجلس التعاون الخليجي تتكون بشكل أساسي من الوقود (أغلبه نـفـط خام) ومنتجات المعادن. في عام 2007، بلغ الوقود ومنتجات التعدين 75.8 في المائة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من مجلس التعاون الخليجي، وفي عام 2011 زاد ذلك الرقم إلى 81.8 في المائة. وبلغت واردات من المنتجات المصنعة نسبة صغيرة من واردات الاتحاد الأوروبي من مجلس التعاون الخليجي، حيث تراجمت تلك الحصة من 22.9 في المائة في 2007 إلى 16.6 في المائة في 2011.

في عام 2011، كان للكيمياويات النـصـيب الأكبر في إجمالي واردات المصنعة للاتحاد الأوروبية من مجلس التعاون الخليجي (8.2 في المائة)، تلتها المنتجات شبه المصنعة (4.3 في المائة) والآلات ومعدات النقل (2.7 في المائة). وحاليا تستفيد الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من الفتح التفضيلي لسوق الاتحاد الأوروبي وفقا لنظام الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي.

### جدول 1.4 واردات الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون الخليجي

حصة الشريك في صادرات للاتحاد الأوروبي (2011)	2011		2009		2007		قسم الإحصاء في الأمم المتحدة - النسخة 3 (الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية / أمانة التجارة الدولية) م - ز / م - ع - ز ** (منظمة التجارة العالمية) مجموعة المنتجات
	%	مليون يورو	%	مليون يورو	%	مليون يورو	
3.3%	100%	56379.4	100%	22336.7	100%	31883.1	المجموع
6.6%	82.5%	46497.5	75.7%	16912.1	76.5%	24390.5	1000-منتجات رئيسية
0.3%	0.6%	365.3	1.1%	252.7	0.7%	233.9	1100-منتجات زراعية (غذاء (يتضمن الأسماك) ومواد خام)
8.1%	81.8%	46132.2	74.6%	16659.4	75.8%	24156.5	1200-وقود ومنتجات التعدين
1.0%	16.6%	9340.0	22.9%	5114.4	22.9%	7298.3	2000-صناعات
0.4%	0.2%	132.0	0.2%	41.7	0.1%	40.3	2100-حديد وصلب
3.0%	8.2%	4612.3	10.7%	2385.8	10.3%	3280.7	2200-كيميايات
2.9%	4.3%	2447.8	4.8%	1065.8	5.0%	1592.7	2300-نصف معنوعات أخرى
0.4%	2.7%	1545.4	4.8%	1079.0	4.6%	1466.9	2400-آلات وتجهيزات نقل
0.2%	0.5%	290	1.3%	284.7	1.3%	421.3	2410-تجهيزات مكتبية واتصالات
0.4%	0.7%	409.6	0.6%	139.3	0.7%	235.9	2420-تجهيزات نقل
0.5%	1.5%	845.9	2.9%	654.9	2.5%	809.7	2430-آلات أخرى
0.5%	0.2%	109.7	0.3%	76.0	0.4%	126.3	2500-منسوجات
0.1%	0.2%	86.7	0.4%	78.6	0.3%	109.0	2600-ملابس
0.3%	0.7%	406.1	1.7%	387.5	2.1%	682.4	2700-صناعات أخرى
1.0%	0.6%	313.1	1.2%	277.9	0.5%	163.5	3000-منتجات أخرى
0.4%	0.6%	357.3	1.0%	231.9	0.6%	202.6	منتجات زراعية (م. ز)
3.5%	98.6%	55567.3	97.8%	21844.2	98.7%	31481.7	منتجات غير زراعية (م. ع. ز)
2.7%	0.8%	454.8	1.2%	260.7	0.6%	198.8	منتجات أخرى

المصدر: تقرير التجارة للاتحاد الأوروبي.

التعاون الخليجي خلال السنوات القليلة الماضية (2008 - 2010). في عام 2008، استقبل الاتحاد الأوروبي نحو 51.1 مليار يورو من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجلس التعاون الخليجي بينما استثمر الاتحاد نحو 19.7 مليار

### 1.2.4 الاستثمارات المباشرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي:

الشكل 1.2.1 يبين اتجاهات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأسهم بين الاتحاد الأوروبي ومجلس